

Distr.: General
8 July 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والأربعون

13 أيلول/سبتمبر - 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

حلقة دراسية بين الدورات لمجلس حقوق الإنسان مدتها يوم واحد بشأن

إسهام التنمية في التمتع بجميع حقوق الإنسان

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان*

موجز

هذا التقرير، المقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 19/41 و113/45، يعرض ملخصاً للحلقة الدراسية فيما بين الدورات لمدة يوم واحد، التي عُقدت في 28 أيار/مايو 2021، بشأن إسهام التنمية في التمتع بجميع حقوق الإنسان.

* استُنسخ مرفق هذا التقرير كما ورد وباللغة التي قُدم بها فقط.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - مقدمة

- 1- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 19/41، إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تنظّم حلقة دراسية بين الدورات لمدة يوم واحد، قبل الدورة السابعة والأربعين للمجلس، بشأن إسهام التنمية في التمتع بجميع الإنسان لكي يتسنى للدول الأعضاء، والوكالات والصناديق والبرامج ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بتحديد التحديات والثغرات القائمة وتبادل الممارسات الجيدة والخبرات في هذا المجال. كما طلب المجلس إلى المفوضة السامية أن تعد تقريراً موجزاً عن المناقشات التي جرت في الحلقة الدراسية لعرضه على دورته السابعة والأربعين. وقرر المجلس، في مقرره 113/45، أن تُعقد الحلقة الدراسية قبل دورته الثامنة والأربعين وأن يُقدّم التقرير الموجز في دورته الثامنة والأربعين. وعُقدت الحلقة الدراسية في 28 أيار/مايو 2021.
- 2- وشملت الحلقة الدراسية حلقتي نقاش بالإضافة إلى الجزأين الافتتاحي والختامي. وأدلى بملاحظات افتتاحية رئيسة مجلس حقوق الإنسان ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والممثل الدائم للصين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف والمنظمات الدولية الأخرى في سويسرا، تشين شو.
- 3- أمّا حلقة النقاش الأولى، وهي مناقشة لوجهات النظر العامة المتعلقة بإسهام التنمية في التمتع بجميع حقوق الإنسان، فقد أدارها رئيس فرع التنمية والقضايا الاقتصادية والاجتماعية بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان)، تود هولاند. وشمل المتكلمون فيها كلاً من: عميد كلية الحقوق بجامعة هواجونغ للعلوم والتكنولوجيا، وانغ تشيغين؛ ومدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ريتشارد كوزول - رايت؛ ومديرة مركز بحوث الأمن والاستراتيجيات والسياسات بجامعة لاهور، ربيعة أختار؛ والمحاضر بقسم العلوم السياسية بجامعة بويبا، حسن نجيفون نجويا.
- 4- وأمّا حلقة النقاش الثانية، المتعلقة بإسهام التنمية في التمتع بحقوق الإنسان في سياق عقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين الانتعاش من جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، فقد أدارتها جيوتي سانغيرا، وهي خبيرة استشارية مستقلة ورئيسة سابقة لقسم حقوق الإنسان والقضايا الاقتصادية والاجتماعية بمفوضية حقوق الإنسان. وشمل المتكلمون في الحلقة كلاً من: مدير مركز التنمية المستدامة بجامعة كولومبيا، جيفري ساكس؛ ومديرة مبادرة أكسفورد المعنية بالفقر والتنمية البشرية، سابينا الكير؛ والمديرة التنفيذية لمنصة المجلس الدولي لحماية الطيور وعضوة لجنة السياسات الإنمائية، أدريانا عبد النور؛ ورئيس مؤسسة بدرابي للتنمية، حسام بدرابي.
- 5- وأُتبعَت العروض التي قدمها المتكلمون في كل حلقة بمناقشات تفاعلية شارك فيها ممثلو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. ورد أعضاء حلقة النقاش على الأسئلة والتعليقات التي قدّمها الحضور وأدلو بملاحظات ختامية. كما أدلى رئيس قسم الحق في التنمية بمفوضية حقوق الإنسان، أيوش بات - إيردين، بملاحظات ختامية.
- 6- وكانت المشاركة في الحلقة الدراسية متاحة للأشخاص ذوي الإعاقة وقد جرى بثها على الإنترنت وتسجيلها⁽¹⁾.

(1) انظر الرابط: <https://media.un.org/en/asset/k1c/k1cfyikyke>

ثانياً - افتتاح الحلقة الدراسية

7- في الملاحظات الافتتاحية، رحبت رئيسة مجلس حقوق الإنسان⁽²⁾ بعقد الحلقة الدراسية باعتبارها فرصة ذات توقيت مناسب لتقاسم الممارسات الجيدة والخبرات ولتحديد الثغرات والتحديات في مجال إسهام التنمية في التمتع بجميع حقوق الإنسان، وهي عملية من شأنها أن تهيئ المجلس على نحو أفضل لمساعدة جميع الجهات صاحبة المصلحة في جهودها الرامية إلى بناء مجتمعات أكثر عدلاً وقدرة على المرونة. وأشارت رئيسة المجلس إلى قراري المجلس 19/41 و21/35، اللذين سلّم فيهما المجلس بأن "الديمقراطية والتنمية وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية هي أمور مترابطة يعزّز كل منها الآخر". ولتعزيز التنمية، فلا بد من إيجاد أوجه تآزر وإنشاء قنوات منتظمة للاتصال والتبادل بين ركائز الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان والسلام والأمن والتنمية. وشددت الرئيسة على أن المجلس يمكن أن يؤدي دوراً رئيسياً في تزويد الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة بالمعلومات والتوصيات التي تُسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق ترسيخها بشكل متين في معايير حقوق الإنسان. وأوضحت أن جائزة كوفيد-19 قد كشفت عن كيف يمكن النُّيل من حقوق الإنسان - بما في ذلك الحق في التمتع بالصحة وبمستوى معيشي لائق والتعليم - دون أن يتحقق الإسهام في التنمية. ومع بدء العالم في المضي قدماً في مكافحة جائحة كوفيد-19، يجب على جميع الجهات صاحبة المصلحة أن تحلّل الوضع وتتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة وأن تقدّم رؤى وتوصيات قابلة للتنفيذ بشأن الكيفية التي يمكن أن تُسهم بها التنمية إسهاماً فعالاً في التمتع بحقوق الإنسان. وضربت الرئيسة مثلاً ببلدها، فيجي، حيث تشكل التنمية أمراً لا بد منه لضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان للجميع في سياق كوارث طبيعية بطيئة ومفاجئة جاء بها تغير المناخ. وهذه الكوارث، التي تهدّد التمتع بالحق في كل من السكن اللائق ومياه الشرب الآمنة وخدمات الصرف الصحي والحقوق الثقافية، من بين أمور أخرى كثيرة، يمكن التخفيف منها عن طريق تنفيذ أشكال فعالة من التخطيط وسياسات التنمية.

8- وأشارت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان⁽³⁾ إلى أن إسهام التنمية في ضمان التحرُّر من الفاقة هو أمر واضح. فالتنمية المستدامة والشاملة للجميع لا بد منها لتعزيز حقوق الإنسان والحريات المدنية الأساسية والمساواة بين الجنسين. وأعربت المفوضة السامية عن اقتناعها بأن حقوق الإنسان والتنمية المستدامة هما مسألتان متشابكتان وملتصقتان: إذ تعزّز كل منهما الأخرى عند تنفيذهما على نحو مناسب. والتنمية الحقيقية تولد درجة أكبر من العدالة الاجتماعية، وليس شكلاً أعمق من الاستغلال؛ كما تحدّ من التفاوتات القاسية التي تهدّد حقوق الإنسان الأساسية، وخاصة حقوق المهمّشين والفقراء. وعلى هذا النحو، ينبغي أن تكون هذه التنمية الحقيقية متجذرة في عملية التنمية التي تحقق للناس وبالناس ومن أجل الناس تنمية محورها الناس - أيضاً مع أخذ احتياجات الأجيال القادمة وصحة كوكبنا في الاعتبار. وقد تسببت جائحة كوفيد-19 في ضعفة كثير من الاقتصادات والمجتمعات والجماعات والأفراد، وواصل تغير المناخ سيره إلى نقاط تحول قد لا يكون عندها عودة. كما أن الفقر المدقع وعدم المساواة مستمران في الاشتداد، بما في ذلك التفاوتات بين البلدان. وقالت إن فجوة اللقاحات بين البلدان الغنية والبلدان النامية هي مثال صارخ على عمق الانقسام في هذا الصدد. وشددت المفوضة السامية على أن مما له أهمية حاسمة هو إدخال حقوق الإنسان في صميم التنمية وفي جميع الجهود الرامية إلى التعافي من الجائحة على نحو أفضل. ومن المطلوب العمل على جبهات كثيرة. فإزاء انهيار التجارة، وانخفاض التحويلات المالية، وهروب رؤوس الأموال، وانخفاض قيمة العملات، والافتقار

(2) انظر الرابط: <http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/Pages/NewsDetail.aspx?NewsID=27144>

(3) انظر الرابط: <http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27125>

إلى مساعدات إنمائية دولية كافية، كثيراً ما تضطر البلدان الفقيرة إلى الاختيار بين تقديم الخدمات الأساسية إلى شعوبها وخدمة ديونها. وأدى تقلص الحيز المالي والسياساتي المتاح إلى الحد من قدرة هذه البلدان على القيام باستثمارات يمكن أن تفي بالحدود الأساسية الدنيا من الحقوق التي يجب الوفاء بها في جميع الأوقات، بما في ذلك في أوقات الأزمات. وأعربت عن أملها في أن يكون العمل الإنمائي والعمل المتعلق بحقوق الإنسان في السنوات القادمة محدّدين للأولويات في مجالات التعاون والتضامن الإنمائيين الدوليين؛ وسياسات مكافحة الفقر وعدم المساواة؛ والمبادرات الرامية إلى سد الفجوة الرقمية وتعزيز الربط البيئي. واختتمت ملاحظاتها بالتذكير بأن جماعات التنمية وجماعات حقوق الإنسان تشتركان في الأهداف نفسها - وهي إنهاء التمييز والحرمان، والنهوض بالكرامة الإنسانية والمساواة بين البشر، وتحقيق الرفاه والحقوق لجميع الناس في جميع أنحاء العالم.

9- وذكر الممثل الدائم للصين، تشين جو⁽⁴⁾، أن التنمية هي الأساس والمفتاح لحل أكبر المشاكل في المجتمع ولتهيئة الأوضاع اللازمة للتمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان. وقد أثرت جائحة كوفيد-19 على جميع جوانب حياة الناس تقريباً. وستتطلب مواجهة هذه التحديات زيادة التضامن والتعاون من أجل دحر الجائحة واستعادة التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في البلدان بجميع أنحاء العالم. وينبغي إيلاء الأولوية للحق في الحياة والحق في الصحة عن طريق ضمان إمكانية حصول الناس في البلدان النامية على اللقاحات في الوقت المناسب وبشكل منصف. ودعا السيد تشين إلى تكثيف الجهود من أجل التخفيف من حدة الفقر وتحسين مستويات المعيشة. وأوضح أن تحسين مستويات المعيشة يتطلب أعمال الحقوق المتعلقة بالغذاء والتعليم والسكن اللائق والعمل اللائق. وينبغي النهوض بالإنصاف الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، كما ينبغي تعزيز الحماية الاجتماعية لضمان أن تعود نتائج التنمية بالفائدة على الجميع بطريقة منصفة. وأضاف أن توزيع المنافع ينبغي أن يسير جنباً إلى جنب مع حماية الفئات والجماعات الضعيفة، بمن في ذلك النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن. وينبغي مضاعفة الجهود لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وخطاب الكراهية. كما أن تعزيز التعاون الدولي هو السبيل الذي ينبغي اتباعه لسد الفجوة الإنمائية. وينبغي تقديم الدعم الضروري إلى البلدان النامية من أجل الحفاظ على توقعاتها الإنمائية وحققها في التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، فمن الضروري للغاية أن يعمل المجتمع الدولي على حماية البيئة ومعالجة تغير المناخ وتنفيذ تدابير لتشجيع الانسجام مع الطبيعة. وقال السيد تشين إن الصين ملتزمة بتعزيز التعاون الدولي والتنمية للجميع والتمتع العالمي بجميع حقوق الإنسان. ولأسباب المذكورة أعلاه، كانت الصين هي أحد البلدان الأصلية المقدمّة لقرار المجلس 19/41 المتعلق بإسهام التنمية في التمتع بجميع حقوق الإنسان.

ثالثاً - حلقة النقاش الأولى: وجهات نظر عامة بشأن إسهام التنمية في التمتع بجميع حقوق الإنسان

ألف - إسهامات أعضاء حلقة النقاش

10- عرض وانغ تشينغ، عميد كلية الحقوق بجامعة هواجونغ للعلوم والتكنولوجيا، دراسة عن إسهام التنمية في التمتع بحقوق الإنسان⁽⁵⁾. والقصد من الدراسة هو أن تكون مكملةً لتقرير اللجنة الاستشارية

(4) انظر الرابط: www.china-un.ch/eng/dbtxwx/t1879641.htm.

(5) انظر الرابط: www.ohchr.org/Documents/Issues/Development/seminar-contribution-development/1st-study/WangXigen.pdf.

لمجلس حقوق الإنسان المعنية بالموضوع نفسه⁽⁶⁾. وهذه الدراسة، التي استندت إلى إسهامات مقدّمة من 32 دولة عضواً ووجهة أخرى صاحبة مصلحة⁽⁷⁾. تُلقي نظرة تاريخية عامة على التطور والأساس المعياري لمفهوم إسهام التنمية في التمتع بحقوق الإنسان. فقد نُظر في الترابط بين التنمية وحقوق الإنسان في كثير من الصكوك الدولية، امتداداً من ميثاق الأمم المتحدة إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ما أدى إلى إيجاد أساس معياري واسع النطاق أسهم في إيجاد فهم أعمق لهذا المفهوم من جانب المجتمع الدولي. واستعرضت الدراسة أيضاً التحديات والإنجازات فيما يتعلق بإسهام التنمية في التمتع بجميع حقوق الإنسان. وأوضح أن الفقر المدقع وتزايد انعدام المساواة بين الأغنياء والفقراء، فضلاً عن المشاكل البيئية والصراعات والأمراض، هي أمور تشكل تحديات أمام إسهام التنمية في التمتع بحقوق الإنسان، ما يؤثر بشكل خطير على التمتع بها على نحو منصف. ويكمن السبب الرئيسي لهذه المشاكل المستعصية في عملية وضع سياسات إنمائية غير متوازنة وغير ملائمة وتراجعية. إذ ينبغي فهم التنمية على أنها استحداث لموارد وفرص جديدة بما يتجاوز مجرد إعادة توزيع الموارد القائمة. وتقتصر الدراسة فهماً شاملاً لمسألة "إسهام التنمية في التمتع بحقوق الإنسان"، يتضمن الأخذ بفكرة شاملة عن التنمية يكون موضوعها هو السكان بأسرهم وجميع الأفراد، وتكافؤ الفرص ونهج التنمية الذي يركز على الناس، بما في ذلك تركيزه على العدالة العالمية. وينبغي أيضاً أن يتبنى هذا المفهوم نهجاً لحقوق الإنسان مرتكزاً على التنمية، يكون مرتبطاً بنهج للتنمية قائم على حقوق الإنسان ولكنه مختلف عنه، ويشتمل ويؤكد على معايير إنمائية واسعة النطاق في عمليات حقوق الإنسان. وخلصت الدراسة إلى أن التنمية هي الوسيلة وكذلك الهدف لإعمال حقوق الإنسان، وأوصت فيما يخص النهج القائم على التنمية بأن يجري تعزيزه في جميع عمليات وآليات حقوق الإنسان الدولية. وعلى الصعيد المحلي، ينبغي تشجيع الدول ودعمها في جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان عن طريق التنمية. وفي البلدان النامية على وجه الخصوص، يشكل الحق في حد أدنى من المعيشة والحق في التنمية أهم حقين أساسيين من حقوق الإنسان. ولهذه الغاية، اقترح البروفيسور وانغ نهجاً بشأن التنمية يتسم بأنه مبتكر ومنسق وأخضر ومنفتح ومشارك وذلك عن طريق تنفيذ "خطة متكاملة تضم خمسة مجالات". وسيجري هيكلة الخطة لكي تعزز عملية تنمية منسقة للاقتصاد والسياسة والثقافة والمجتمع والبيئة، تقوم على "تكافؤ فرص التنمية"، ولكي يجري إنشاء نظام قانوني للعدالة الاجتماعية قوامه تكافؤ الفرص والقواعد العادلة والمساواة في الحقوق والأخذ بضمانات فعالة بشأن جميع حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في التنمية.

11- وتكلم ريتشارد كوزول - رايت، مدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية التابعة للأمم المتحدة، فتناول دور العولمة واستراتيجيات التنمية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقال إن مجلس حقوق الإنسان قد سلط الضوء، في قراره 19/41، على المعضلة المحورية المتمثلة في دور الدولة في إدارة سياسات التنمية وحقوق الإنسان. وفي حين أن حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة، فإن التنمية هي إلى حد كبير مشروع وطني ذو شأن وقابل للتجزئة ينطوي على قضايا توزيع تتعلق بتحديد الأولويات وإجراء مقايضات. كما سلّم المجلس، في قراره 19/41، بأن التنمية وإعمال حقوق الإنسان هما أمران مترابطان ويعزز كل منهما الآخر. بيد أنه لما كان من غير الواضح ما تعنيه عبارة "يعزز كل منهما الآخر"، في سياق محاولات التوفيق بين التنمية وحقوق الإنسان، فقد ظلت توجد بلبله في هذا الصدد، فيُنظر إلى التنمية على أنها توفير الرعاية، ما يختزل دور الدولة في توفير شبكة أمان من الفقر والجوع وسوء التغذية ومن عدم نيل التعليم. وليست هذه التحديات هي نفس ما تعنيه التنمية. وبالنسبة إلى أولئك الذين يسوقون هذا المنظور، فإن دور الدولة

(6) انظر A/HRC/41/50.

(7) جميع الإسهامات الواردة متاحة على الرابط:

www.ohchr.org/EN/Issues/Development/Pages/contributionofdevelopment.aspx

فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان يُضطَّع به أساساً عن طريق النهوض بكل من الحكم الرشيد والشفافية والاستخدام الفعال للمساعدة الإنمائية بغية مواجهة التحديات القائمة على الرعاية. وفي ظل هذه الظروف، لا يوجد للدولة دور إنمائي غير حماية حقوق الملكية وتعزيز سيادة القانون، بالنظر إلى أنه سيجري الاهتمام بالتنمية عن طريق العولمة، والتجارة الحرة، وحرية انتقال رؤوس الأموال، وحرية الاضطلاع بالمشاريع. ومن شأن هذا النهج بخصوص التنمية أن يُبقي الدولة ذات تركيز كامل على حقوق الإنسان وليس على القضايا الاقتصادية، وأن يُنظر إلى التنمية على أنها شبه تلقائية. بيد أن هذه ليست هي الطريقة التي نمت بها الاقتصادات الناجحة لا على مدى القرون الأخيرة ولا في السنوات الأخيرة. وخلال جائحة كوفيد-19 الحالية، حظيت حقوق الملكية الفكرية بالأسبقية على الحق في الصحة: فقد جرى إتاحة اللقاحات على نطاق واسع في بلدان شمال العالم ولكن ليس في بلدان جنوب العالم، التي لا يمكنها إنتاج إمدادات كافية أو الحصول عليها. وعلاوة على ذلك، ظل يُفترق في البلدان النامية خلال الأزمة إلى الحيز المالي وإلى القدرة على خلق فرص عمل. ولم يؤد نموذج التنمية الاقتصادية المتبع في العقود الماضية إلى إيجاد بيئة استثمارية تمكّن من تحقيق المنافع العامة اللازمة للتمتع بحقوق الإنسان. وعلى العكس من ذلك، أدى هذا النموذج إلى تقادم انعدام المساواة وانعدام الأمن وإلى إيجاد مستويات مرتفعة من المديونية. وهذا النظام يتعارض مع حقوق الإنسان ومع الحاجة إلى معالجة أزمة المناخ التي تلوح في الأفق. ودعا السيد كوزول - رايت إلى سرد بديل يزاوج بين التنمية والمناخ وحقوق الإنسان. ويتوافق ذلك مع "اتفاق بيئي عالمي جديد" بغية إصلاح العقد الاجتماعي الذي أصبح ضعيفاً، كما أن من شأنه أن يمنح الدول الحيز السياسي والمالي المطلوب لمواجهة تحديات التنمية ولتشكيل قوة تعويضية مقابلة من أجل إضفاء التوازن على نظام دولي شديد التحيز للاقتصادات المتقدمة. ويمكن للأونكتاد ولمفوضية حقوق الإنسان أن يتعاونوا في دفع عجلة التفكير بشأن كيفية النهوض بالحق في التنمية ومواجهة التحديات المتبادلة. وينطوي النموذج الجديد على تغييرات مهمة في طريقة عمل المؤسسات المالية المتعددة الأطراف؛ إذ لم تقدم هذه المؤسسات نوع الدعم الاقتصادي الذي تحتاج إليه معظم البلدان النامية من أجل تحقيق تنمية مستدامة تتوافق مع الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان.

12- وقدمت ربيعة أختار، مديرة مركز بحوث الأمن والاستراتيجيات والسياسات بجامعة لاهور، بباكستان، عرضاً عن إسهام الربط البيئي في التمتع بحقوق الإنسان بالاستناد إلى الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان، الذي زاد من الربط البيئي والتكامل الإقليمي، ما يمكّن المواطنين الباكستانيين من التمتع بحقوقهم الإنسانية الأساسية. وبلدان منطقة جنوب آسيا بعيدة عن أن تكون قد حققت نوع التكامل الذي تحقّق في أوروبا منذ خمسينيات القرن العشرين. ويستند ربط باكستان ربطاً بيئياً مع بقية المنطقة إلى موقعها باعتبارها دولة مرور عابر على مفترق الممرات الإقليمية للنشاط الاقتصادي. وأوضحت أن منطقة جنوب آسيا هي إحدى أقل المناطق تكاملاً في العالم، على الرغم من تراثها التاريخي والثقافي المشترك، وذلك نتيجة للأوضاع الجغرافية - السياسية (الجيوستراتيجية) الإقليمية، والحوجز الجمركية وغير الجمركية، وضعف البنية التحتية، وضعف الوعي بين الجهات صاحبة المصلحة، والافتقار إلى الإرادة السياسية، ومستويات الاستثمار المنخفضة. وقالت إن باكستان، في ضوء تعزيز المؤسسات والقيم الديمقراطية في الآونة الأخيرة، مستعدة لأن تصبح مركزاً للتجارة والنشاط الاقتصادي المفعمين بالحياة، فتربط بين الصين وجنوب آسيا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط. فقد قدرت الدراسات أن المشاريع القادمة يمكن أن تخلق 575 000 فرصة عمل مباشرة وأكثر من مليون فرصة عمل غير مباشرة بمجرد الانتهاء من إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة. ولا تزال باكستان تحاول التخلص من إرثها التاريخي الثقيل المتمثل في الاستعمار، ولا سيما فيما يتعلق بالتأثيرات المؤسسية والبنية الطبقية، وكانت البداية في البلد بطيئة في تحقيق تراكم رأس المال وبناء القدرة الإنتاجية بغية التخفيف من الفقر. وأتاح الممر الاقتصادي لباكستان الفرصة لكي تصبح اقتصاداً يقوده قطاع التصدير، الأمر الذي يُسهم في تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية على المدى الطويل. وسيقوم فريق عامل مشترك معني بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية للممر

الاقتصادي بإطلاق 27 مشروعاً في ميادين الزراعة، والصحة، والتعليم، وإمدادات مياه الشرب، والتخفيف من الفقر، والتعليم المهني والتقني. وأعربت السيدة أختار عن اعتقادها بأن العمليات التي تقوم بها الدولة لتحقيق الأهداف الإنمائية واحترام الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان هي أمور يعزّز بعضها بعضاً رغم أنها ليست مترادفة. فنموذج التنمية الذي يسترشد فقط بالسعي إلى تحسين النمو الاقتصادي قبل كل شيء آخر من غير المحتمل أن يُسهم في تحسين حقوق الإنسان. ولن تتمكن باكستان من تحقيق تقدّم في المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية إلا باعتماد نهج محوره الناس، يضع حماية حقوق الإنسان والاحتياجات البشرية لمواطنيها في صميم عملية بناء الازدهار. وأضافت أن حكومة باكستان قد أطلقت إصلاحات اجتماعية - اقتصادية واسعة النطاق، بما في ذلك برنامج الإحسان (Ehsaas)، الذي أُطلق في عام 2019، ويهدف إلى التصدي لسيطرة النخبة وجعل الحكومة تعمل على تحقيق المساواة وإقامة شبكات أمان لشرائح السكان المحرومة؛ وتنمية رأس المال البشري؛ وخلق فرص العمل وسبل العيش. فتحسين المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية، والتخفيف من الفقر، وتنمية رأس المال البشري هي عوامل أساسية للتمتع بحقوق الإنسان عن طريق التنمية. وشدّدت السيدة أختار على أن الربط البيئي في حد ذاته، بدون الاقتران بمجهود هادف، لن يُسهم في تحقيق التمتع بحقوق الإنسان دون بذل جهود واعية ومتضافرة للربط بين حقوق الإنسان والتنمية.

13- وتكلّم حسن نجيفون نجويا، المحاضر في قسم العلوم السياسية بجامعة بوبا، بالكامبيرون، عن إسهام التعليم والقضاء على الفجوة الرقمية في التمتع بجميع حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن حقوق الإنسان تشكل كلاً لا يتجزأ، فإن المجتمع الدولي يولي اهتماماً أكبر بالحقوق المدنية والسياسية، على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفجوة التفاوتات المذهلة بين الأغنياء والفقراء في العالم أخذت في الاتساع، وقد جاءت هذه التفاوتات الاجتماعية بعواقب وخيمة على إمكانية الوصول إلى التعليم وإلى الخدمات القائمة على الحاسوب. فنحو 40 في المائة من سكان العالم ليس لديهم اتصال بالإنترنت. وقد أكّدت جائحة كوفيد-19 على الحاجة إلى تقديم التعليم على أجهزة الحاسوب والإنترنت، بما في ذلك إتاحة أجهزة الحاسوب لأغلبية مواطني العالم، ولا سيما في البلدان النامية. وخلال فترة الجائحة، فرضت بلدان كثيرة عمليات إغلاق كما أغلقت المدارس، ولم يتمكن سوى الأفراد الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت من مواصلة دراستهم. وفي حالة الناس في كثير من البلدان في أفريقيا، كان هذا يعني هجر التعليم بصورة مؤقتة أو دائمة. وعلى الرغم من أن التعليم قد أُقر على أنه حق أساسي من حقوق الإنسان، فإن 750 مليون شخص حول العالم لا يستطيعون القراءة والكتابة. ويواجه الأميون عقبات عديدة من حيث الاندماج الاجتماعي، بما في ذلك ما لديهم من: مستويات منخفضة من المعرفة والخبرة؛ وفرص عمل محدودة؛ ومستويات منخفضة من الدخل؛ وأوضاع معيشية سيئة؛ وعدم إمكانية الحصول على رعاية صحية جيدة؛ ونقص الفرص المتاحة لأطفالهم، ما يديم الفقر فيما بين الأجيال. وأضاف أن التعليم مدخل للتمتع بجميع حقوق الإنسان، بما في ذلك العثور على فرص عمل أفضل وإمكانية الوصول إلى المرافق الاجتماعية الأساسية. وفي العصر الرقمي، ترتبط إمكانية الوصول إلى الإنترنت والقدرة على استخدامها بفعالية ارتباطاً وثيقاً بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية اليومية. والفجوة الرقمية العالمية سببها الفقر وهي تتسبب في إحداث المزيد من الفقر. وقد عملت غابون وغينيا والكامبيرون وكوت ديفوار وبلدان أخرى في إفريقيا على ضمان توزيع أجهزة حاسوب محمولة وعلى تركيب مرافق الإنترنت في الجامعات العامة. بيد أن التكاليف المرتفعة قد أثّرت على استدامة هذه المشاريع: فأجهزة الحاسوب المحمولة تُصنّع خارج القارة وتكاليف الاستيراد مرتفعة. وقال السيد نجيفون نجويا إن التعليم والقضاء على الفجوة الرقمية هما أمران يعزّز كل منهما الآخر ويتسمان بأهمية قصوى لتحقيق التمتع بجميع حقوق الإنسان. فالرجل الجائع ليس متحرراً من العبودية ومن التلاعب به؛ كما أن الشخص الجاهل ليس متحرراً من الاستغلال. وشجع السيد نجيفون نجويا الدول والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على بناء مصانع لتجميع الحواسيب

والهواتف المحمولة في البلدان النامية؛ وعلى تدعيم قطاع الطاقة بغية دعم التنمية الصناعية؛ وعلى تقوية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات؛ وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب بغية دعم نقل المعرفة والتكنولوجيا؛ وعلى تعليم الشباب وتمكينهم ودعمهم عن طريق خلق فرص العمل.

باء - مناقشة تفاعلية

14- من بين الوفود التي أدلت ببيانات: الاتحاد الروسي، وأستراليا، وألمانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان (باسم مجموعة من البلدان)، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسري لانكا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. كما أدلى وفد الاتحاد الأوروبي ببيان. وأخذ الكلمة ممثل الاتحاد الدولي للاتصالات. وشملت المنظمات غير الحكومية التي تحدثت في حلقة النقاش أثناء الحوار التفاعلي ما يلي: شبكة تحقيق الكسب للجميع (All Win Network) ومؤسسة الصداقة (Amity Foundation) ومؤسسة سونغ تشينغ لينغ الصينية (China Soong Ching Ling Foundation) والمؤسسة الدولية لحقوق ذوي الإعاقة العقلية (Mental Disability Rights International)، وخبير استشاري مستقل يعد بحثاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان). ولم تتمكن المنظمات غير الحكومية التالية من الإدلاء ببيانات بسبب ضيق الوقت: منظمة العمل المجتمعي من أجل تنمية أنغولا (ACDA)، ومنظمة المعونة، واللجنة الوطنية الصينية المعنية بالشيخوخة.

15- وأكد معظم المشاركين على ترابط وتشابك جميع حقوق الإنسان. وركزت وفود عديدة في بياناتها على الحق في التنمية بوصفه حقاً عالمياً غير قابل للتصرف. وشدد بعض المشاركين على أنه ينبغي عدم اختزال التنمية في التنمية الاقتصادية - بل يجب أن تشمل أيضاً الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية. ورأت بعض الوفود ومشاركون آخرون أن التنمية هي الأساس لمكافحة الفقر - ولا سيما الفقر المدقع - ولتعزيز الاستقرار الاجتماعي، وتحسين الرخاء للجميع. وذكر أحد الوفود أن التنمية ينبغي أن تُسهم في زيادة القدرات الإنتاجية للبلدان. ورأى متكلمون آخرون أن التنمية ينبغي أن تهدف إلى ضمان الوصول بإنصاف إلى الاحتياجات الأساسية، ومن ثم الإسهام في التمتع بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الرعاية الصحية والتعليم والغذاء والمياه وخدمات الصرف الصحي والإسكان والضمان الاجتماعي والوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وينبغي ضمان التنمية، وخاصة للفئات الضعيفة من السكان والأقليات العرقية والدينية وغيرها من الأقليات وللأشخاص ذوي الإعاقة. ولاحظت بعض الوفود أن التنمية يمكن أن تؤدي إلى مجتمعات أكثر انسجاماً تخلو من التحيز والحوازج الاجتماعية.

16- وأعربت الوفود عن آراء مختلفة بشأن العلاقة المتبادلة بين التنمية وحقوق الإنسان. فدفع البعض بأن التنمية شرط مسبق للتمتع بحقوق الإنسان، ولا سيما في جنوب العالم. وأكدوا على الحق في التنمية كحق جماعي للدول والشعوب. ورأت وفود أخرى أنه لا يمكن استخدام الإفطار إلى التنمية لإعفاء الدول من التزاماتها في مجال حقوق الإنسان. ودفعت بعض الوفود أيضاً بأن عملية التنمية لا ينبغي أن تحجب أهمية حقوق الإنسان. وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء الجهود التي تقوّض توافق الآراء بشأن الترابط بين حقوق الإنسان والتنمية.

17- وأكدت بعض الوفود على المسؤولية الأساسية للدول عن ضمان الأعمال الكاملة لحقوق الإنسان لسكانها وعلى أن الدول ملزمة بوضع سياسات للتنمية الوطنية. ورأى آخرون أنه ينبغي زيادة التأكيد على التعاون والتضامن الدوليين. ورأى بعض المتكلمين أن مواهمة سياسات التنمية الدولية بطرق تعزّز أعمال الحق في التنمية هي مسؤولية جماعية للمجتمع الدولي. وذهب أحد الوفود إلى أن تكافؤ الفرص فيما يتعلق بالتنمية هو حق مطلق للدول والأفراد على السواء. وينبغي أخذ العلاقة المتبادلة بين جميع حقوق الإنسان في الحسبان ليس فقط من جانب الدول محلياً، ولكن أيضاً فيما بين الدول والمنظمات الدولية

والمؤسسات المالية الدولية. ودُكرَ وفد آخر بأن العلاقة بين الحق في التنمية والحق في تقرير المصير مكرسة في إعلان الحق في التنمية، وهو حق مرتبط بنظام دولي ديمقراطي ومنصف يمكن أن يجري فيه أعمال جميع حقوق الإنسان إعمالاً كاملاً.

18- وتناول المتكلمون تأثيرات جائحة كوفيد-19 على التنمية وحقوق الإنسان، فأكد معظمهم على كيف أدت الجائحة إلى تفاقم التفاوتات العالمية. ومنذ بداية الجائحة، توقفت التنمية بل إنها في بعض البلدان والأقاليم تراجعت إلى الوراء لمسافة عقود من الزمن. وتتأثر البلدان النامية بالجائحة تأثيراً غير متناسب، إذ تتمثل البلدان الأشد تضرراً بها في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على عملية مكافحة الفقر. كما أدت الجائحة إلى ارتفاع مستويات البطالة والدين العام وإلى خفض تقييمات الجدارة الائتمانية. وقالت بعض الوفود إن الجائحة قد كشفت أيضاً عن أوجه قصور في التعاون الدولي، مشيرةً كأدلة على ذلك إلى التفاوت في توزيع اللقاحات فيما بين الدول. وذكرت بعض الوفود أنه نتيجة للجائحة، أصبحت مجالات التعاون الدولي ذات الأولوية لبلدانها هي صحة من هم في أشد الحالات ضعفاً وأمنهم وتعافيهم الاقتصادي وحمايتهم.

19- وعرضت الوفود أمثلة للممارسات الجيدة المتعلقة بإسهام التنمية في التمتع بحقوق الإنسان، بما في ذلك السياسات الوطنية الناجحة المتعلقة بالتخفيف من الفقر، بما في ذلك: المدارس المجانية، والتعليم المجاني، والرعاية الصحية الشاملة المجانية، والحصول على مياه الشرب المأمونة، وخدمات الصرف الصحي، وتوفير الكهرباء للجميع، وزيادة إمكانية الحصول على سكن لائق. وذكر آخرون الالتزامات المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع وتعزيز التمتع الكامل والمتساوي بجميع حقوق الإنسان دون تمييز. وأشارت وفود من البلدان المتقدمة إلى التزامات بلدانها بتحقيق الهدف الجماعي المتمثل في تقديم 0,7 في المائة من دخلها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية إلى البلدان النامية بحلول عام 2030. وقالت إنه يجري أيضاً تقديم المساعدة لتعزيز سيادة القانون وللنهوض بالعملة المنصرفة والاستقرار والازدهار والمرونة.

20- وعرض مشاركون آخرون أمثلة على الممارسات الجيدة. فنكر الاتحاد الدولي للاتصالات، على سبيل المثال، أنه بذل جهوداً يُعتد بها لضمان إدراج منظور الشباب في برامج عمله وفي نُهج الإدارة وأنشطة تنمية الموارد البشرية به. وذكرت إحدى منظمات المجتمع المدني المشاريع ذات النُهج التشاركية والمنطلقة من القاعدة إلى القمة، ما يضمن توضيح واحترام وحماية حقوق وأولويات المجموعات المستهدفة. وذكرت أنه، مع الارتفاع السريع في جمع الأموال عبر الإنترنت، تتخرب منظمات المجتمع المدني انخراطاً مباشراً في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب مع بلدان في قارات مختلفة من أجل القضاء على الفقر وتعزيز الوصول إلى خدمات المياه والتعليم والصحة في ضوء أهداف التنمية المستدامة. وضرب متكلم آخر مثلاً ببرامج الاستثمار في تعليم أطفال الأسر ذات الدخل المنخفض بهدف كسر حلقة الفقر.

21- ورأت الوفود أنه ينبغي أن يتعاون المجتمع الدولي عن طريق تحديد وإزالة العقبات التي تعترض التنمية والتي تؤثر على التمتع بحقوق الإنسان. وتشتمل العقبات التي ذكرتها بعض الوفود على التمييز القسرية الأحادية، والحروب التجارية، والاحتلال الأجنبي، والتدخل العسكري، والقيود المفروضة على حيز السياسات، وفرض القيم الأجنبية ونماذج التنمية والسياسات التي تتجاهل أوضاعاً وطنية معينة. واعتبر البعض تغير المناخ أكبر تهديد للتنمية المستدامة يواجه كثيراً من البلدان، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية.

22- وقدم المشاركون توصيات إلى الدول فيما يتعلق بتعزيز التكنولوجيات التحولية، وتحسين الربط بالإنترنت، وضمان إمكانية الحصول على السكن والرعاية الصحية والتعليم والحقوق الأخرى. وأوصى أحد الوفود باعتماد نهج للتنمية قائم على حقوق الإنسان، بما في ذلك عند السعي إلى تحقيق التحول الأخضر.

وأوصى وفد آخر بضرورة أن تصل سياسات الحد من الفقر إلى جميع الأشخاص المتأثرين بالفقر على أساس المساواة وإلى أشد المتخلفين عن الركب أولاً. وقُدمت توصيات أخرى تتعلق بالتعاون الدولي: فقد دفع البعض بأن القضاء على الفقر ينبغي أن يكون على رأس أولويات المجتمع الدولي، بينما فضل وفد آخر التعاون الدولي الهادف إلى تنمية القدرات الإنتاجية للشعوب المنتمية إلى جنوب العالم، بما يسمح لها بتحسين نوعية حياتها ورفاهها. ودعا المشاركون إلى اتخاذ تدابير دولية طموحة بشأن التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته وزيادة التمويل المتعلق بالمناخ. وحبذ البعض إصلاح البنية المالية العالمية. ورأت وفود أخرى أن التعاون الدولي يجب أن يُبنى على مبادئ احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحق الدول في نماذجها الإنمائية. وذكر أحد المتكلمين أن المساعدة الإنمائية الدولية ينبغي أن تحترم مبدأ الاستخدام الفعال للموارد وأن تأخذ في الحسبان أيضاً حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة.

23- وسأل أحد الوفود أعضاء حلقة النقاش عن الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يقدم: (أ) دعماً أفضل إلى الدول التي تسعى إلى تخفيف عبء الديون؛ و(ب) حوافز مالية للتغلب على الآثار السلبية للجائحة على التنمية والتمتع بحقوق الإنسان. واستفسر أحد المشاركين عن الاتصال الإلكتروني الهادف الذي يمكن أن يساعد في تعزيز تحقيق التنمية كحق من حقوق الإنسان.

جيم - ملاحظات ختامية أدلى بها أعضاء حلقة النقاش

24- أكد السيد كوزول - رايت على أنه حتى قبل انتشار جائحة كوفيد-19، لم تكن معظم البلدان النامية في طريقها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بسبب تباطؤ الاقتصادات والنقش وقواعد الملكية الفكرية التقييدية، فضلاً عن أن نسباً مئوية مرتفعة من القوى العاملة لديها كانت تعمل في الاقتصاد غير الرسمي. ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يتعين على أقل البلدان نمواً إما أن تنمو بنسبة تزيد عن 10 في المائة سنوياً أو أن تتراكم لديها مستويات من المديونية لا تقل عن 150 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. ومن غير الممكن عملياً توافر هذين الشرطين خلال السنوات العشر القادمة. إذ يتعين معالجة المشاكل الخطيرة للأساسات الهيكلية هي ونقاط الضعف في الاقتصادات النامية إذا أُريد تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب عبء ديون البلدان النامية توافر آلية دولية سيادية لمعالجة الديون تكون تشاركية ومستقلة عن الدائنين مثل صندوق النقد الدولي. وبالنظر إلى حجم الديون، فإن تعليق الديون الذي نظّمته مجموعة العشرين لا يحل مشكلة الديون لا في حالة البلدان النامية ولا في حالة أقل البلدان نمواً.

25- وقالت السيدة أختار إنها توافق على الحاجة إلى تخفيف عبء الديون عن البلدان النامية. ولا يمكن، حتى الآن، حساب التأثير الاقتصادي الكامل لجائحة كوفيد-19، كما يستحيل على البلدان النامية أن تعيد توجيه الموارد إلى قطاع الصحة من القطاعات الأخرى لأن هذه الموارد مستغلة إلى أقصى حد بالفعل وتواجه قيوداً هيكلية. وأكدت السيدة أختار على أهمية معاملة الارتباط الرقمي والحقوق الرقمية على أنها من حقوق الإنسان الأساسية، وأعربت عن قلقها إزاء نقص المعلومات بشأن لقاحات كوفيد-19 وإمكانية الوصول إلى علاج السكان، وكذلك بشأن قطع الإنترنت في مناطق الصراع وفي الأقاليم الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي.

26- وقال السيد نجيفون نجويا إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمكن أن يُسهم في تطوير الجامعات وقطاع التعليم في البلدان في أفريقيا والبلدان النامية في مناطق أخرى. كما شدّد على أن القضاء على الفجوة الرقمية أمر أساسي لتعزيز التعليم للجميع.

27- وأشار السيد وانغ إلى أن حقوق الإنسان والتنمية يعزّز كل منهما الآخر وينبغي أن يحظيا بنفس القدر من الاهتمام. فالتنمية لا تساعد فقط على ضمان التمتع بحقوق الإنسان على نحو منصف، بل تساعد أيضاً على توسيع نطاق هذه الحقوق. وينبغي فهم التنمية على أنها تنمية شاملة للجميع ومستدامة تُسهم في ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحقوق المدنية والسياسية، والحق في السلام، والحق في بيئة صحية والحق في التنمية، بما في ذلك دعم الحقوق الرقمية، على الرغم من أن هذه الحقوق لا توفر كل ما يلزم للتمتع بحقوق الإنسان. وبالنسبة إلى معظم الناس في العالم، يشكل القضاء على الفقر أهم حق من حقوق الإنسان وهو يُعترف به أيضاً باعتباره الهدف الرئيسي من أهداف التنمية المستدامة. واختتم السيد وانغ ملاحظاته بالإشارة إلى أن الوقت قد حان للتغلب على الخلافات والتركيز على السياسات وصياغة صكوك قانونية لتحسين حماية الحق في التنمية لجميع الشعوب.

رابعاً- حلقة النقاش الثانية: إسهام التنمية في التمتع بحقوق الإنسان في عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتعافي على نحو أفضل من جائحة كوفيد-19

ألف- إسهامات أعضاء حلقة النقاش

28- تحدث جيفري ساكس، مدير مركز التنمية المستدامة بجامعة كولومبيا، عن معالجة أوجه انعدام المساواة في عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأكد على أن الحقوق الاقتصادية هي جزء من حقوق الإنسان، رغم ما يحدث في بعض البلدان، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، من فهم حقوق الإنسان عادةً على أنها حقوق مدنية وسياسية فقط. ومنذ التوقيع على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948 والحريات الأربع التي اقترحها الرئيس فرانكلين روزفلت في عام 1941، ظلت الحقوق الاقتصادية تُفهم بوضوح على أنها جوهر حقوق الإنسان. فلكل فرد الحق في حياة كريمة، بما في ذلك الحماية الاجتماعية وإمكانية الحصول على المأوى والرعاية الصحية والتعليم والتغذية. وقد جرى تناول هذه الحقوق وغيرها من الحقوق الاقتصادية بمزيد من التفصيل في عهود ومعاهدات القانون الدولي لحقوق الإنسان. وستتبع الذكرى السنوية الخامسة والسبعون، في عام 2023، للتوقيع على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الفرصة لترويج الفهم القائل بأن الحقوق الاقتصادية هي مكون أساسي من مكونات حقوق الإنسان. ودفع السيد ساكس بأن أهداف التنمية المستدامة هي محاولة من جانب الجيل الحالي لإعمال الحقوق الاقتصادية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مع تحديث يرمي إلى تضمين هذه الحقوق الحق في بيئة آمنة. وأوضح أن التمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية لم يصبح بعد حقيقة واقعة في البلدان المتقدمة، وأن الدول الغنية لا تفعل ما يكفي للإسهام في الأعمال التدريجي لهذه الحقوق في البلدان الفقيرة. وعندما اعتُمد الإعلان العالمي، كان من المعقول توقع أن يجري إعمال الحقوق الاقتصادية بمرور الوقت. ولكن من العار والمأساة أنه بعد 73 عاماً من اعتماده، لا يتمتع الكثيرون بالحق الأساسي في التحرر من العوز، لا سيما وأن العالم أصبح، في المتوسط، ثرياً بشكل لا يوصف ولكنه منقسم وغير متساوٍ بشكل لا يوصف في تطبيق تلك الثروة. ففي عام 2021، يبلغ صافي ثروة 2 755 فرداً 13,1 تريليون دولار، وهو حجم من الموارد يمكن أن يمكّن مليارات الأشخاص من التمتع بحقوقهم الاقتصادية. وقال إن انعدام المساواة هذا هو أبأس انتهاك لحقوق الإنسان الأساسية. والحقوق الاقتصادية هي في حد ذاتها أمر أساسي للبقاء (سُلط الضوء على ذلك بشكل خاص أثناء جائحة كوفيد-19)، بالنظر إلى أن ملايين الأشخاص يموتون من الفقر أو نقص التغذية أو عدم إمكانية الحصول على أبسط أشكال الرعاية الصحية. وتشكل الحقوق الاقتصادية أيضاً مسارات مهمة لإعمال حقوق الإنسان الأخرى. فالفقراء أقل

قدرة على الدفاع عن حقوقهم المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية. وقال إن إسهام التنمية في التمتع بحقوق الإنسان هو أمر أساسي بهذا المعنى. فلا يوجد بديل: ذلك أن من المستحيل إعمال حقوق الإنسان الأخرى إذا لم يجر إعمال الحقوق الاقتصادية. وختم بالقول إن العالم لديه ما يلزم من الثروة والتكنولوجيا لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة بسهولة، ولكن الإهمال والتمييز وعدم التعاطف والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان هي أمور تعرقل التقدم. ويتطلب عقد العمل القيام بأعمال تتطلع إلى آفاق الثروة والتمويل والتكنولوجيا المتاحة الممكن تسخيرها لتطبيق قانون وأخلاقيات حقوق الإنسان من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

29- وناقشت سابينا ألكير، مديرة مبادرة أكسفورد المعنية بالفقر والتنمية البشرية، مسألة إسهام جهود التخفيف من الفقر في التمتع بحقوق الإنسان. وأوضحت أن فهم الفقر يعني ضمناً معالجة حالة الأشخاص الذين انتهكت حقوقهم، والأشد تخلفاً عن الركب، والذين يجب أن تشكل ظروفهم جزءاً من جميع جهود التنمية. وتناولت أوجه التداخل بين الاهتمامات المتعلقة بحقوق الإنسان وتلك المتعلقة بالحد من الفقر بجميع أشكاله، وكذلك الفقر النقدي وأنواع الحرمان الأخرى، بما في ذلك سوء التغذية، والسكن الرديء، والافتقار إلى التعليم وإلى العمل اللائق، وعدم القدرة على المشاركة في المجتمع. ومعظم الأشخاص الذين يواجهون انتهاكات لحق واحد يواجهون في الوقت نفسه انتهاكات لحقوق وأوجه حرمان متعددة. وكثيراً ما تتداخل أوجه الحرمان هذه مع الحرمان في شكل الفقر المتعدد الأبعاد. وعرضت السيدة ألكير مجموعة من عشرة مؤشرات متصلة بالفقر جرى قياسها لما مجموعه 5,9 مليارات شخص، وأوضحت الطبيعة المترابطة للمؤشرات. وعلى سبيل المثال، فمن بين 922 مليون شخص خُرموا من الكهرباء، كان 99,8 في المائة منهم يعانون في الوقت نفسه من وجه آخر على الأقل من وجوه الحرمان. وبالمثل، فإن نسبة 99 في المائة من الـ 1,3 مليار شخص الذين خُدد وضعهم على أنهم ذوو فقر متعدد الأبعاد كانت تعاني بشكل عام من ثلاثة أشكال على الأقل من الحرمان ونسبة 82 في المائة كانت تعاني من خمسة أشكال على الأقل من الحرمان. ويتضح من هذه النتائج أنه للحد من الفقر، يكون من الضروري معالجة أوجه الحرمان المتعددة المترابطة والمتشابكة، باستخدام سياسات متعددة القطاعات ومتكاملة. وبخفض رقم واحد فقط من أرقام مقياس الفقر المتعدد الأبعاد، يصبح من الممكن أيضاً خفض عدد من الانتهاكات المترابطة والمتشابكة للحقوق المختلفة. وأوضحت أن قياس المؤشرات المتعلقة بحقوق الإنسان على المستوى الفردي يشكل تحدياً إذ أن مؤشرات الفقر التقليدية يجري قياسها على مستوى الأسرة المعيشية. وتساءلت السيدة ألكير عما إذا كان من المجدي أن يُصنّف حسب نوع الجنس إما مقياس الـ 1,90 دولار في اليوم أو المؤشر العالمي للفقر المتعدد الأبعاد. ولمعالجة مسألة نوع الجنس في إطار الفقر المتعدد الأبعاد، عرضت السيدة ألكير تقنيات جديدة لتصنيف أوجه حرمان معينة على المستوى الفردي، مثلاً تصنيف عدد الأطفال الذين يعانون من نقص التغذية أو الذين لا يذهبون إلى المدرسة من أجل تحديد ما يلي: (أ) كم عدد البنات منهم وكم عدد الأولاد، و(ب) كم عدد الأشقاء/الشقيقات الذين لا يعانون من وجه الحرمان نفسه، و(ج) كم عدد أصحاب حالات الفقر المتعدد الأبعاد منهم، و(د) وما هي أوجه الحرمان الأخرى التي يعانون منها. وقالت إن فهم البيئة المتعددة الأبعاد التي يعيش فيها الأشخاص الذين تُنتهك حقوقهم من شأنه أن يوجه عملية إيجاد استجابات سياساتية أفضل وأكثر تحديداً. وفهم أوجه الحرمان الفردية التي تُتّرى بمزيد من المعلومات حول المؤشرات الأخرى من شأنه أن يساعد في تحديد سياق مجالات ضعفهم وقوتهم بشكل محدد. ورأت السيدة ألكير أن من غير المناسب تناول كل حق من حقوق الإنسان على حدة لأن هذه الحقوق متشابكة. واختتمت كلمتها بقولها إن لغة حقوق الإنسان يمكن أن تساعد في التغلب على اللامبالاة والإهمال في مكافحة الفقر، بما في ذلك عن طريق تحديد أصحاب الحقوق وأصحاب الواجبات وإعادة تنشيط الالتزام والتعاطف بغية تأطير حقوق الإنسان عن طريق الأخذ بلغة أكثر إيجابية تحشد طاقات القيادة والعدالة والعمل الجماعي.

30- وتحدثت أديانا عبد النور، المديرية التنفيذية لمنصة المجلس الدولي لحماية الطيور وعضوة لجنة السياسات الإنمائية، عن إسهام التعاون الإنمائي الدولي في التمتع بحقوق الإنسان. فالتعاون الإنمائي الدولي لا بد منه لحقوق الإنسان حتى مع استمرار تغيير تعريف التنمية من النمو الاقتصادي إلى التنمية الاجتماعية المستدامة الشاملة للجميع التي يكون محورها الناس. وأوضحت أن قدراً كبيراً من الخطاب الإنمائي منذ بداية جائحة فيروس كوفيد-19 يتعلق بـ "إعادة البناء"، ليس بالرجوع إلى واقع قديم ولكن في اتجاه نظام أكثر عدلاً. وقد سلطت الجائحة والتحديات العالمية الأخرى الضوء على الحاجة إلى إعادة ضبط التعاون الإنمائي الدولي في ضوء الحق في التنمية. ولا يمكن فصل التنمية عن تغير المناخ والابتكار التكنولوجي وما يرتبط بهما من مخاطر ولا عن الانخفاض السكاني الحاد المتوقع. وسد الفجوة الهائلة في الالتزامات المقطوعة لدعم البلدان النامية باستجابات تحقق التكيف مع تغير المناخ هو عنصر حيوي من عناصر التعاون الإنمائي. وللأزمات الاجتماعية - البيئية، بما في ذلك في حوض الأمازون، روابط قوية بالتجارة والاستثمارات الدولية عن طريق ارتباطها بالطلب المستمر بلا هوادة على السلع الأساسية. ويتطلب تنظيف سلاسل التوريد العالمية جهوداً متضافرة من جانب الدول والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والمجتمع المدني. وينبغي ألا أن ينصب تركيز التعاون الإنمائي على توسيع النفوذ في الخارج، بل على تمكين السكان في جميع أنحاء العالم من أن يعيشوا حياة كريمة وأن يحققوا إمكاناتهم بطرق مستدامة عبر الأجيال. ويعني إعمال الحق في التنمية الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالتعاون الإنمائي الكمي كما يعني إجراء تغييرات نوعية. ويلزم قدر أكبر من المساءلة والشفافية في جميع طرائق التعاون الإنمائي. وينبغي تعديل العلاقة بين المانحين والمتلقين من أجل تناول قضايا تتجاوز فعالية المعونة، ويتعين زيادة التأكيد على السيطرة الوطنية على المعونة. وتواصل كثير من الدول الغنية تصدير ممارساتها الملوثة، وأساليب قطاع الأعمال بها الجشعة، ونزاعاتها، وأسلحتها، وسلوكياتها الفاسدة. وعلى الرغم من أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب أخذ في الازدياد، فإنه كثيراً ما ينحصر بشكل صارم في العلاقات بين الدول، في حين أن الحق في التنمية يتطلب تضامناً محوره الناس وفهماً جماعياً لحقوق الإنسان. وبينما ساعدت مشاريع بنية تحتية كبيرة الحجم مضطّعة بها عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب على سد فجوات هائلة فإن هذه المشاريع، إذا كانت سيئة التصميم و/أو إذا نُفذت بدون آليات قائمة على المشاركة، تؤدي في العادة إلى النزوح والاستبعاد الاجتماعي والتدهور البيئي. وأوضحت أن بذل جهود منسّقة لمعالجة عبء الديون الشديد الواقع على البلدان النامية هو شرط مُسبق لضمان عدم منع سكانها من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب رفع مستوى التعاون الإنمائي الدولي في ضوء الحق في التنمية تعزيز بنية التعاون، المجزأة بين ركيزة الأمم المتحدة الإنمائية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وحيث الحوكمة الناشئة حول التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك مبادرة الحزام والطريق. وينبغي تعزيز المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل النهوض بسياسات التعاون الإنمائي المتلائمة مع الحق في التنمية. وينبغي إنشاء مزيد من قنوات الحوار بين آليات حقوق الإنسان، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ومكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهيكلية حقوق الإنسان. كما أن الحق في التنمية يتطلب تغييرات حقيقية في خطاب التعاون الإنمائي وممارساته وهيكلته. واختتمت السيدة عبد النور كلمتها بقولها إن الحق في التنمية يتيح الفرصة لبناء عالم أكثر إنصافاً وعدلاً من العالم الذي كان قائماً في ظل نظام ما قبل الجائحة، بما في ذلك عن طريق القيام بتعاون إنمائي فعال محوره الناس.

31- ورگز حسام بدروي، رئيس مؤسسة النيل بدروي للتعليم والتنمية، على التحديات التي تواجه ضمان حق الإنسان في الصحة في ظل أوضاع الجائحة. وأكد على أن حقوق الإنسان مترابطة ومتشابكة. فالحق في التعليم والحق في الصحة وأهداف التنمية المستدامة هي أمور يعزّز بعضها بعضاً. وتتأثر ثلاثة حقوق أكثر من غيرها بجائحة "كوفيد-19" هي: الحق في الحياة، والحق في الصحة، والحق في حرية

التنقل نتيجة للتدابير المفروضة لوقف انتشار الجائحة. وقال إن غسل اليدين وارتداء الكمامات والتباعد الجسدي هي إجراءات بسيطة، ولكن كثيراً من الناس يواجهون تحديات هائلة في تنفيذها، ولا سيما أكثر من 2,2 مليار شخص لا يحصلون على مياه نظيفة و1,8 مليار شخص هم مشردون أو يعيشون في أماكن غير ملائمة أو مكتظة. وقد أظهرت الجائحة أنه لا يمكن لأي دولة أن تتصرف بمفردها وأن جميع البلدان متشابكة من حيث التمتع بحقوق الإنسان. وإذا تأثر مجتمع صغير داخل أحد البلدان أو إذا تأثر بلد بمفرده، فستأثر جميع البلدان الأخرى أيضاً. ولذلك، ينبغي أن تكون الاستجابات منسقة وعالمية. وقال السيد بدرابي إن الإنترنت وتكنولوجيات الاتصالات قد أصبحت حقاً من الحقوق للجميع من أجل ضمان الوصول إلى المعلومات. وأعرب عن أمله في أن تتحمل، بعد الجائحة، جميع الجهات صاحبة المصلحة مسؤوليتها عن العمل على إعمال جميع الحقوق وعلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والوصفة المطلوبة لتحقيق ذلك واضحة ولا يوجد أي عذر لانتهاك حقوق الإنسان في أي مكان. ولا يمكن لأي بلد التغلب على التحديات بمفرده - بل يتعين على العالم بأسره أن يعمل معاً. وقال السيد بدرابي إنه يعتقد أن وتيرة العولمة، على الرغم من الخلافات بشأنها، ينبغي زيادتها: فقد فرضت الجائحة أعباء اقتصادية كبيرة، ولن يكون من الممكن ضمان الرعاية الصحية واللقاحات والعلاج والاختبارات للجميع إلا عن طريق التعاون المتبادل. وعلى وجه الخصوص، ينبغي حماية العاملين في مجال الرعاية الصحية. وقد استفادت بعض البلدان من حالة الطوارئ لزيادة السيطرة على شعوبها وحريتها في التنقل. وفي غمار الكفاح الطويل ضد آثار الجائحة، تتسم المهام التي تواجه المجتمع العالمي بأنها هائلة، سواء في ميدان الرعاية الصحية أو فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأكد السيد بدرابي على أن الحكم الرشيد أمر أساسي لتوفير الحق في الصحة. وأضاف أن حماية الحق في العيش بطريقة صحية، مع توافر الغذاء والأدوية والرعاية الصحية كجزء من العمل العالمي، ستشكل تحدياً كبيراً. وينبغي أن يستند ذلك إلى الحق في التعليم والحقوق الاقتصادية الأخرى وأن يشمل ذلك القضاء على الفقر. وينبغي ضمان حقوق الإنسان للجميع بدون تمييز. أما الضعف في مجال الرعاية الصحية الذي كشفت عنه جائحة كوفيد-19 في بلدان العالم أجمع فينبغي أن يكون بمثابة دافع للعمل معاً.

باء - مناقشة تفاعلية

32- كان من بين الوفود التي أدلت ببيانات: الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وألمانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وماليزيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وشملت منظمات المجتمع المدني التي أخذت الكلمة ما يلي: منظمة حول العالم نفسه - شي أنو نيشن شي - أمورو - كا دي دوغدامونديا (Around The Same World - Xi Anu Nation of Xi-Amurru-ka de Dugdahmoundyah)؛ والمؤسسة الصينية للتخفيف من الفقر؛ والجمعية الصينية لدراسات حقوق الإنسان؛ ومركز تشونغتشينغ للتنمية الاجتماعية القائمة على المساواة؛ ومؤسسة الروحانية البيئية (Ecospirituality Foundation)؛ ومؤسسة أبا الكولومبية؛ ومنظمة جنيراتيون ماستريخت (Génération Maastricht)؛ والرابطة الدولية لمراقبة العدالة؛ والمجلس الدولي لحقوق الإنسان؛ ومنظمة كالياني مهافيداليايا؛ والرابطة الصينية للأمم المتحدة؛ والحلقة العالمية لتوافق الآراء - منظمة الشعوب والمنظمات والمجتمعات المعتمدة على الذات.

33- وركزت بعض الوفود بياناتها على الكيفية التي أسهمت بها التنمية في التمتع بحقوق الإنسان وعلى الحق في التنمية باعتباره حقاً أساسياً من حقوق الإنسان. ورأت أن الحق في التنمية يتيح الأساس المطلوب للتنمية المنصفة والشاملة للجميع بغية ضمان استفادة جميع المواطنين من نمو البلدان وتمتعها. وأكدت وفود أخرى على نهج التنمية القائم على حقوق الإنسان باعتباره السبيل الوحيد لتحقيق أهداف

التمتية المستدامة. وحذر أحد الوفود من أنه لا يمكن وضع التتمية قبل حقوق الإنسان، وقال إنه توجد أخطار حقيقية في محاولة تغيير الالتزام الرئيسي للدول القاضي باحترام الحقوق الفردية. وأكد وفد آخر على أهمية احترام مبادئ سيادة الدولة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. ودافعت الوفود والمشاركون من المجتمع المدني عن أهمية حماية حقوق الفئات والأقليات المهمشة، بمن في ذلك كبار السن والأطفال والمهاجرون والشعوب الأصلية.

34- وقالت بعض منظمات المجتمع المدني إن التتمية هي الأساس لتحسين مستويات المعيشة ورفاه السكان، ما يسهم في التمتع بحقوق الإنسان عن طريق ضمان حد الكفاف للمجتمعات المحلية والتخفيف من الفقر أو القضاء عليه. ورأت إحدى المنظمات أنه، من أجل التتمية والتضامن الشاملين للجميع، يمكن تقييد حقوق الإنسان الفردية، مثلاً بفرض ارتداء الكمامات في الأماكن العامة. وأشار بعض المشاركين إلى أن المنظور الضيق للتمتية المسترشد بالنزعة الاستهلاكية يمكن أن يضر بالبيئة عن طريق التسبب في مزيد من تلوث الهواء والماء وتشريد المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية. وأكدت إحدى المنظمات على أن الإسهامات الفلسفية للشعوب الأصلية التي تعيش في ونام مع بيئتها يمكن أن تستهدي بها نماذج الاستدامة للناس والكوكب.

35- ولاحظت الوفود أن جائحة "كوفيد-19" قد أدت إلى تفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية القائمة من قبل، وأثرت على الفئات الضعيفة من السكان وتسببت في إحداث زيادة حادة في مستويات الفقر في كثير من المناطق. ودعت الوفود إلى تعزيز الوصول العادل والمنصف إلى لقاحات وعلاجات وتشخيصات آمنة وميسورة التكلفة وفعالة ضد جائحة كوفيد-19. وذكر أحد المشاركين أن كبار السن كمجموعة قد تأثروا تأثراً خاصاً أثناء الجائحة وهو ما يتطلب اتخاذ تدابير محددة لضمان عدم تخلفهم عن الركب.

36- وذكر بعض الوفود والمشاركون أن التأثيرات السلبية للتدابير القسرية الأحادية على التتمية وحقوق الإنسان قد تفاقت أثناء الجائحة. وأشار المشاركون إلى أن رفض بعض البلدان التعاون على نحو بناء للتغلب على الجائحة قد تسبب في حدوث فجوة في اللقاحات، وهو ما يشكل إخفاقاً أخلاقياً كارثياً أثر تأثيراً سلبياً على قدرة البلدان النامية على التغلب على الجائحة. وأشار أحد المتكلمين إلى المضايقة المؤسسية على مستويات مختلفة كعقبة أخرى أمام التتمية وحقوق الإنسان.

37- وعرضت الوفود الممارسات الجيدة المتعلقة باعتماد سياسات وخطط قائمة على الأدلة لمكافحة الجوع، وبرامج لتعزيز العمالة، وسياسات للتخفيف من تأثيرات الجائحة ولتهدد الطريق نحو الانتعاش الاقتصادي والتتمية. وعرض أحد المشاركين التأثيرات الإيجابية، ولاسيما بالنسبة إلى كبار السن، الناشئة عن الإنشاء السريع لمرافق طوارئ استشفائية كبيرة مخصصة للأشخاص المصابين بفيروس كوفيد-19. وعرضت وفود الممارسات الجيدة المتعلقة بالتعاون والتضامن الدوليين، ولا سيما: الدعم النشط من جانب الدول لمرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي؛ والتبرع باللقاحات بصورة ثنائية؛ والدعم المقدم إلى الجهود الدولية الأخرى لزيادة إنتاج اللقاحات في بلدان الجنوب العالمي. وقدمت منظمات مجتمع مدني عرضاً لمبادرات لتعبئة موارد جهات متعددة من الجهات صاحبة المصلحة بقيادة قواعد شعبية من أجل مكافحة الجائحة محلياً وعن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك عن طريق التبرع بالإمدادات الطبية. وتحدث أحد المشاركين عن مثال لمبادرات يقودها أطفال وشباب الشعوب الأصلية للتنوع بعدد العمل من أجل تنفيذ أهداف التتمية المستدامة. وأبلغت بعض المنظمات عن مشاريع لتعزيز التتمية المستدامة، ومكافحة الفقر، والتصدي للجوع، وتعزيز الحق في الصحة، والتعليم الجيد، والترفيه، والعمل اللائق، والمساواة بين الجنسين، والوصول إلى المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي والإنترنت. وشملت بعض المشاريع الأطفال والشباب، والشعوب الأصلية، والمهاجرين، والمجتمعات الريفية، والأشخاص المتأثرين بالصراعات المسلحة، والنساء المتأثرات بالفقر.

38- وقدمت الوفود توصيات لتقوية التعاون والتضامن الإقليميين والدوليين من أجل اتخاذ إجراءات جماعية وتبادل أفضل الممارسات بشأن المبادرات التي تعزز التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والتعافي على نحو أفضل من جائحة كوفيد-19. وأوصت الوفود بالتعاون الدولي للتعبيل بالرقمنة الشاملة للجميع وتعزيز كل من: قوة عاملة ماهرة، واستثمارات أجنبية مباشرة جيدة، وتخفيف عبء الديون، وإلغاء التدابير القسرية الأحادية؛ وتخفيض الحواجز التجارية الجمركية وغير الجمركية، وتحسين السياسات المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والديمقراطية، والمساواة بين الجنسين، وسيادة القانون، وتعزيز المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكومية. وأيد أحد الوفود المقترح الداعي إلى إبرام معاهدة بشأن الجائحة من أجل بناء هيكل موثوق ومستدامة للتأهب والاستجابة للجوائح التي تحدث في المستقبل، وساق حجة مفادها أن تعزيز اللوائح الصحية الدولية بطريقة يمكن التحقق منها بشفافية كاملة فيما يتعلق بالتهديدات الصحية يجب أن يكون في صميم هذا المسعى. وقال أحد المشاركين إنه ينبغي تقدير كبار السن وحمايتهم بدرجة أعلى على الصعيدين الوطني والدولي. واقترح متكلمون زيادة مشاركة المنظمات الشعبية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. واقترح أحد المتكلمين اعتماد منهجيات مجرّبة لمعالجة المضايقة المؤسسية كاستراتيجية ترمي إلى إيجاد مزيد من المرونة في مواجهة الكوارث وتعزيز التنمية المستدامة. وأكد أحد المندوبين على أهمية ممارسة بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان والبيئة من جانب مؤسسات الأعمال وفقاً للمعايير الدولية.

39- وسأل أحد الوفود أعضاء حلقة النقاش عن الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء وآلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن تدافعا دفاعاً أفضل عن التنمية المتوائمة مع حقوق الإنسان.

جيم - ملاحظات ختامية أدلى بها أعضاء حلقة النقاش

40- أشار السيد بدرابي إلى أن جميع المشاركين في الحلقة الدراسية قد اتفقوا على المبادئ وعلى رغبتهم في الانخراط في عمل أكثر استدامة خلال فترة ما بعد جائحة كوفيد-19. ومن شأن العمل العالمي الموحد أن يساعد في التغلب على جميع انتهاكات حقوق الإنسان، التي هي حقوق مترابطة. واعتبر بدرابي الحلقة الدراسية حدثاً مغماً ومصدر إلهام للأعمال المستقبلية.

41- وأشارت السيدة عبد النور إلى الانقسام بين الجنوب والشمال داخل مجلس حقوق الإنسان أثناء التصويت على القرار 19/41، إذ أيدته 33 بلداً نامياً، وعارضه 13 بلداً غنياً ولم يمتنع أحد عن التصويت. وأعربت السيدة عبد النور عن تفاؤل واقعي بأنه يمكن التوصل إلى حل توفيقى عن طريق استكشاف الترابط بين حقوق الإنسان والتنمية وعن طريق العمل المرتقب الهادف إلى تفعيل التنمية جنباً إلى جنب مع حماية الحريات المدنية وسيادة القانون. ويمكن أن يؤدي إنشاء مجموعات أصدقاء فيما بين الدول إلى إيجاد رواد لمد الجسور ووضع خارطة طريق لسد الفجوة. فقد أوضحت حالات فشل التعاون الدولي أثناء جائحة كوفيد-19 الحاجة الماسة إلى تحيية التناقضات الجغرافية - السياسية (الجيوسياسية) جانباً في النقاش المتعلق بالحق في التنمية واغتنام الفرصة لتطوير هيكلية ووضع مجموعة ممارسات بشأن التعاون الإنمائي الدولي تضمن تحقيق تقدم فيما يتعلق بجميع حقوق الإنسان.

42- ولاحظت السيدة سابينا ألكير أن العبء الأشد وطأة لجائحة كوفيد-19 قد وقع على عاتق الفقراء وعلى الأشخاص الذين يعانون من أشكال حرمان متعددة ناجمة عن انتهاكات حقوق الإنسان. وأوضحت أن تحليلات بيانات الفقر وحقوق الإنسان والتنمية يمكن تعزيزها في فترات الجائحة وما بعد الجائحة عن طريق استخدام البيانات المصنفة بحسب المناطق الريفية والحضرية، والمناطق دون القطرية والعمر، وكذلك بحسب المجموعات العرقية، وحالة الإعاقة، ونوع الجنس. وهذا التصنيف، المتاح بالفعل باستخدام بيانات ما قبل جائحة كوفيد-19، يسمح بتحديد أفضل للفئات السكانية الضعيفة. وتتطلب المعلومات

المتعلقة بشكل الفقر والحرمان بعد الجائحة وضع سياسات ترمي إلى تحسين جودة واتساق وتوافر البيانات المتعلقة بسوء التغذية ووفيات الأطفال والمؤشرات الأخرى التي تتسم بأهمية حيوية ولكنها تغيب عن أسرع الدراسات الاستقصائية التي تُجرى عن بُعد. وتتمثل إحدى الأولويات العليا في القيام على وجه السرعة باستحداث مصادر بيانات تشمل بيانات عن التعليم والعمل والصحة ومستويات المعيشة ويجري تحديثها على نحو متواتر. وأصبح جمع المعلومات من أجل تجميع مصادر البيانات السريعة أمراً ممكناً نتيجة لأوجه التقدم المتحققة أثناء الجائحة من حيث جمع البيانات عن بعد ودمج البيانات في السجلات الإدارية، بما في ذلك ضمانات الخصوصية المناسبة. وستتطلب قيود الموارد تحسيناً للكفاءة والفعالية. ويمكن للمقاييس المتعددة الأبعاد، التي تُحدّث بانتظام، أن تتيح أداة إدارية رئيسية لجعل هذه الفترة نقطة تحول تاريخية في مكافحة الفقر.

خامساً - ملاحظات ختامية

43- ذكر رئيس قسم الحق في التنمية بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان) أن معظم المتكلمين قد أكدوا على أهمية التنمية في أعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وخاصة في سياق التعافي من جائحة كوفيد-19. وأشار عدة متكلمين إلى أهمية نهج التنمية القائم على حقوق الإنسان. كما أن التضامن والتعاون الدوليين، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مهمان في ضمان أن تُسهم التنمية في التمتع بجميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية في كل مكان وللجميع بلا تمييز، وأن تُسهم في الوعد المضروب بعدم ترك أحد خلف الركب. ومن الأمور الأساسية إعادة ضبط الاستراتيجيات والتحليلات، بالنظر إلى التحولات البنوية التي تفرضها الجائحة والأزمات الأخرى، مثل أزمة المناخ. وأشار المتكلمون إلى عدة مجالات يمكن أن تُسهم فيها التنمية في التمتع بحقوق الإنسان، بما في ذلك: المساواة، والعدالة وعدم التمييز؛ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والقضاء على الفقر؛ والمساواة بين الجنسين؛ وإمكانية الارتباط الرقمي؛ وحماية البيئة؛ ومكافحة تغير المناخ؛ وتخفيف عبء الديون؛ والربط المادي والطرق والبنية التحتية؛ والسياسات القائمة على العلم، وتصنيف البيانات؛ وجمع المعلومات، بما في ذلك جودة المعلومات وإمكانية الوصول إليها. وتوجد مسؤولية أخلاقية وضرورة أساسية من ضرورات حقوق الإنسان تتمثلان في التغلب على أوجه التفاوت والخلافات الجيوسياسية والتصدي للتفاوتات الشديدة التي تترك الملايين يعيشون على هامش المجتمع العالمي.

Annex

List of participants

States members of the Human Rights Council

Argentina, Armenia, Bangladesh, Brazil, China, Czechia, Denmark, France, Germany, India, Indonesia, Mexico, Nepal, Pakistan, Poland, Republic of Korea, Russian Federation, Somalia, Togo, Ukraine, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Venezuela (Bolivarian Republic of).

States Members of the United Nations

Algeria, Andorra, Angola, Australia, Barbados, Belarus, Belgium, Cambodia, Chile, Djibouti, Ecuador, Egypt, Iran (Islamic Republic of), Iraq, Kenya, Lao People's Democratic Republic, Lithuania, Malaysia, Maldives, Nauru, Portugal, Qatar, Sierra Leone, Sri Lanka, Switzerland, Syrian Arab Republic, Thailand.

Non-member States represented by observers

State of Palestine.

United Nations

International Telecommunication Union, Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.

United Nations human rights mechanisms

Expert Mechanism on the Right to Development.

Intergovernmental organizations

European Union, Organisation of Islamic Cooperation, South Centre.

National human rights institutions

Office of the Commissioner for Human Rights (Ombudsman) of Azerbaijan.

Non-governmental organizations in consultative status with the Economic and Social Council

ABC Tamil Oli, Action on Smoking and Health, African Centre for Democracy and Human Rights Studies, Aid Organization, All Win Network, Alliance Vita, American Indian Law Alliance, Americans for Democracy & Human Rights in Bahrain Inc., Amity Foundation, Apostolic Ministerial International Network, Asociacion Cubana de las Naciones Unidas (Cuban United Nations Association), Association canadienne pour le droit et la vérité, Association Congolaise pour le développement agricole, Association Internationale pour l'égalité des femmes, Associazione Comunità Papa Giovanni XXIII, Beijing Changier Education Foundation, Better World Campaign, Centre for Convention on Democratic Integrity, Canadian Centre on Disability Studies, Children's Human Rights Centre of Albania, China Foundation for Poverty Alleviation, China NGO Network for International Exchanges, China Society for Human Rights Studies, China Soong Ching Ling Foundation, Chinese People's Association for Friendship with Foreign Countries, Christian Solidarity Worldwide, Comisión Unidos Vs Trata, Dag Hammarskjöld Foundation, Dianova International, DRCNet Foundation, Ecospirituality Foundation, Ecumenical Federation of Constantinopolitans, Federal Union of European Nationalities, Fondation pour un centre pour le développement socio-économique, Foundation for the Social Promotion of Culture, Fundación Abba Colombia, Fundación para la Democracia Internacional, Genève pour les droits de l'homme: formation internationale, Global Institute for Water, Environment and Health, Global Migration Policy Associates, Global Welfare Association, Green and Better World, IBON International Foundation Inc., Institute of the Blessed Virgin Mary – Loreto

Generalate, Instituto de Desenvolvimento e Direitos Humanos, International Accountability Project, International Association of Charities, International Association of Justice Watch, International Association of Universities, International Federation of Library Associations and Institutions, International Federation on Ageing, International Human Rights Association of American Minorities, International Human Rights Council, International Institute for Sustainable Development and Research, International Movement ATD Fourth World, International Network of Liberal Women, International Organization for the Right to Education and Freedom of Education, International Police Executive Symposium, International Prison Chaplains' Association, Development Iraq Organization, Istituto Internazionale Maria Ausiliatrice delle Salesiane di Don Bosco, iuventum e.V., Japan Federation of Bar Associations, Jesuit Refugee Service, Latter-Day Saint Charities, Maasai Aid Association, Make Mothers Matter, Mental Disability Rights International, No borders humanity organization, Palestinian Initiative for the Promotion of Global Dialogue and Democracy, Pan Pacific and South-East Asia Women's Association, Peace Boat, Prahar, Project 1948 Foundation, Public Organization "Public Advocacy", Religious of the Sacred Heart of Mary, Réseau unité pour le développement de Mauritanie, Servitas Cameroon, Sikh Human Rights Group, Sociedade Filantropica Maria de Nazaré, Soroptimist International of Europe, Sporting Arms and Ammunition Manufacturers Institute, Stichting Basug (Bangladesh Support Group), Stichting Chinese Initiative on International Law, Equal Rights Trust, Geneva Consensus Foundation, United Methodist Church General Board of Church and Society, United Nations Association of China, US Committee for Human Rights in North Korea, Village Suisse ONG, Women and Development Association in Alexandria, Word of Life Christian Fellowship, World Association for the School as an Instrument of Peace, World Circle of the Consensus: Self-Sustaining People, Organizations and Communities, World Organization for Early Childhood Education, World Organization of the Scout Movement, Youth with a Mission.

Others

ACDA, Aix-Marseille University, Arab Centre for the Independence of the Judiciary and the Legal Profession, Around The Same World – Xi Anu Nation of Xi-Amurru-ka de Dugdahmoundyah, CCLPWorldwide – Uneduch, China Central Television, China National Committee on Ageing, China Radio International, Chongqing Centre for Equal Social Development, Committee for Justice, Génération Maastricht, School of Law of Huazhong University of Science and Technology, Institut de hautes études internationales et du développement, Instituto CEU Estrela Guia – CEU Pela Vida, Instituto Jones dos Santos Neves, Instituto Superior de Economia e Gestão – Universidade de Lisboa, International Association for Human Rights Advocacy in Geneva, International Human Rights Defenders Foundation, Islamic Human Rights Commission, Justice Access Point, Kalyani Mahavidyalaya, Koga and Partners Law Firm, Lakhimpur College of Veterinary Science, LLC Baykal777 & Ukrainian choice – the Right of the people, Nada network for the defense of children's rights, Nigerian Medical Association, People's Daily, Prince of Songkla University, Swiss Federal Office for National Economic Supply, Time4Haiti, United Nations World Peace Association, United Nations Peace Keeping Forces Council for South-East Asia, Universal Association of Professional Colleges and Universities, Universal Institute of Professional Management, Universidade do Oeste de Santa Catarina, Universidade Federal de Goiás, Universidade Federal de Uberlândia, Université de Genève, Universiti Kebangsaan Malaysia, University for Peace, University of Antwerp, University of Pennsylvania.